

نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذجاً

عبد الغني علي عبد الله سعيد

رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة الإيمان - اليمن

alshamrani322@gmail.com

إبراهيم حسن محمد جمال

أستاذ التمويل الإسلامي - اليمن

gammal.i@hotmail.com

(سَلِّمَ البحث للنشر في 2/1/2021م، واعتمد للنشر في 4/2/2021م)

<https://doi.org/10.33001/M010420211583>

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان الخصائص السلوكية للاقتصاد الإسلامي وإظهار المحفزات الكامنة في نصوصه المؤثرة في توجيه السلوك الاقتصادي، وكيف يمكن استخدام هذا المنهج من قبل العلماء والمؤسسات في توجيه وترشيد السلوك الاقتصادي من خلال النصوص الشرعية ومقاصدها، ولتأكيد ذلك يستعرض البحث أحد موضوعات المعاملات المالية الإسلامية وهو النفقة على الزوجة



من خلال الأحاديث النبوية التي تحوي في نصوصها بعض المفردات والمقاصد الكامنة، وكيف يمكن باستخدام نظرية الوكز تحفيز الأفراد من خلالها لتوجيه وترشيد سلوكهم الاقتصادي. استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، ثم المنهج التحليلي للبيانات التي تم تجميعها لإثبات مدى صدق فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن النصوص الشرعية تتضمن في خطاباتها الأمرة والناهية دلالات يمكن استغلالها كمحفزات دافعة لتوجيه السلوك الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد السلوكي، نظرية الوكز، النفقة على الزوجة.

The Nudge Theory in Islamic Economics: Studying Prophetic Traditions Related to Spending on Wife

Abdulghani Ali Abdullah Saeed

Head of Islamic Economics Department at Al-Eman University – Yemen
alshamrani322@gmail.com

Ebrahim Hasan Mohammed Gamal

Assistant Professor of Islamic Finance – Yemen
gammal.i@hotmail.com

Abstract:

The research aims to demonstrate the behavioral characteristics of Islamic economics and to explore the catalysts inherent in its texts impacting with guiding economic behavior, and how this approach can be used by scholars and institutions in directing and rationalizing economic behavior through Shari'ah texts and their objectives. To ascertain this, the research reviews one of the Islamic financial topics, "spending on wife" as came across the hadiths of the Prophet (peace be upon him) that contain in its texts some of the terms and underlying purposes, and how can individuals be motivated using the theory of nudge to direct and rationalize their economic behavior. The research used the descriptive approach to describe the phenomenon under study, then the analytical method for the data that will be collected to prove the validity of the study hypotheses. The study concluded that the Shari'ah texts include, in their commands and prohibitions, semantics that can act as catalysts for the direction of human behavior.

Keywords: Islamic Economics, Behavioral Economics, Nudge Theory, Spending on Wife

المقدمة

مع تطور العلوم الإنسانية تزداد تقاطعاتها وتمحورها حول الإنسان والسلوك البشري، ولا يزال العقل البشري يثبت مع الزمن جهله بكثير من حقائقه وعجزه عن تفسير كثير من توجهات وسلوكيات البشر، وهنا يكمن نقد العلوم الإنسانية التي يحاول منظروها محاكاة العلوم التجريبية بإيجاد قواعد ونظريات مطردة وحاكمة. وفي علم الاقتصاد تزداد القناعة بارتباط هذا العلم بعلم النفس البشري، وتتجدد هذه القناعات وتظهر أكثر وضوحاً مع تكريم أحدث النظريات الاقتصادية بجائزة نوبل والتي تؤكد هذا الارتباط.

إن الاقتصاد الإسلامي رغم حداثة نسبياً إلا أن أصوله وقواعده المستمدة من التشريع الإسلامي الحكيم تجعله أكثر ثباتاً في تفسير الظواهر الاقتصادية عن الاقتصاد التقليدي، ذلك أن القواعد والنصوص الشرعية أوضحت ما يفتقر إليه علم الاقتصاد التقليدي السلوكي وهو التفسير الصحيح للسلوك البشري وكيفية التعامل معه، فنصوص الوحي منزلة من خالق هذه النفس وهو أعلم سبحانه بطبيعتها ومكوناتها وكيفية التعامل معها، قال جلّ وعزّ: **﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾**⁽¹⁾.

إن مهمة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي هي البحث في النصوص الشرعية وإظهار ما فيها من أحكام دون إغفال ما يتعلق بهذه الأحكام من طبيعة الخطاب ودلالاته والتي تساعد في توجيه السلوك البشري نحو الامتثال لهذه الأحكام، ومن هنا كان هذا البحث محاولة للوقوف على مكان الخطاب الشرعي في أحد موضوعات المعاملات المالية وكيف يمكن استخدامها لتوجيه السلوك البشري والاعتماد عليها لبيان نظريات الاقتصاد السلوكي الإسلامي، ولتحقيق أهداف الدراسة انتظم البحث في خمسة محاور؛ الأول منها يتحدث عن مفهوم نظرية الوكز والاقتصاد السلوكي، والثاني عن الاقتصاد الإسلامي ونظرية الوكز،

(1) سورة الملك: 14

أما الثالث فيستعرض الأحاديث الواردة في النفقة على الزوجة، والرابع حول المحفزات السلوكية في أحاديث النفقة الزوجية، ويخصص المحور الخامس للدراسة التحليلية لبيانات عينة الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يجتهد علماء الاقتصاد الإسلامي في السعي نحو تنظير هذا العلم وتأطيره، ومع ظهور نظريات جديدة في علم الاقتصاد التقليدي أو شيوع ظواهر اقتصادية حديثة يشتغل الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بدراسة تلك النظريات والظواهر لبيان مدى مقاربتها للأصول الشرعية التي ينبنى عليها علم الاقتصاد الإسلامي، فبعد انتشار مفهوم الاقتصاد السلوكي ونظرياته، بدأ الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي بالحديث حول علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد السلوكي، ومع أن كتابات علماء الاقتصاد الإسلامي المتقدمين أشارت إلى ذلك، إلا أنه ومع تتبع أهمية هذا العلم وتوجه الحكومات والمنظمات الكبرى نحو الاعتماد عليه، فإن هذا يستدعي مزيداً من البحث حول علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد السلوكي وبالأخص نظرية الوكز أو التنبيه. ومن هنا يمكن بيان أسئلة البحث الرئيسة فيما يلي:

- ما العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد السلوكي؟
- هل توجد في الاقتصاد الإسلامي نظريات تتعلق بالتوجيه السلوكي كنظرية الوكز؟
- إلى أي مدى يؤثر التنبيه باستخدام الألفاظ والمدلولات الشرعية على سلوك الأفراد الاقتصادي؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- بيان ارتباط الاقتصاد الإسلامي بعلم السلوك.
- توضيح مفهوم نظرية الوكز ومدى وجودها في الاقتصاد الإسلامي.
- تطبيق نظرية الوكز من خلال الأحاديث النبوية الواردة في النفقة على الزوجة.

فرضيات البحث:

تقوم الدراسة في شقها النظري على فرضيتين هما:

- وجود ارتباط بين علم الاقتصاد الإسلامي والسلوك الإنساني.
- النصوص الشرعية المتضمنة للأحكام المتعلقة بالاقتصاد تحوي محفزات يمكن استخدامها في تنبيه السلوك الاقتصادي نحو الرشد وتحقيق المقاصد الشرعية.

تقوم الدراسة في شقها التطبيقي على فرضيتين هما:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة وزيادة الإنفاق.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة وزيادة الدخل.

منهج البحث:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي الميداني الخاص بالدراسة بتحليل البيانات الواردة من استجابات العينة على استبانة الدراسة.

أدوات البحث:

تم الاعتماد على المصادر الأولية والثانوية المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم

استخدام الاستبانة لغرض جمع البيانات في الجانب التطبيقي من الدراسة.

عينة ومجتمع البحث:

كون الموضوع من الموضوعات العامة لم تستهدف الاستبانة فئة متخصصة بل شملت جميع الذكور المتزوجين، ولضمان سهولة وسرعة استجابة أفراد العينة، تم اختيار العينة كعينة عشوائية بسيطة من بيئة الباحثين من خلال إرسال الاستبانة لمجموعة الأصدقاء الذين تم التواصل معهم إلكترونياً. ولغرض تنوع العينة قدر المستطاع، قام الباحثان بإرسال الاستبانة لتشمل أكثر من دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وقد وزعت الاستبانة في شهر نوفمبر 2020 بإرسال عدد 250 استبانة إلكترونياً وتم استرجاعها بنسبة 100 %.

الدراسات السابقة:

تركزت الدراسات السابقة في هذا الموضوع حول قضايا الاقتصاد السلوكي ونظرية الوكز (التنبه) من وجهة نظر الاقتصاد التقليدي، وفي الجانب الآخر ناقشت العديد من الدراسات الجوانب الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي وارتباط الاقتصاد الإسلامي بمنظومة القيم والأخلاق، ومن أقرب الدراسات المعاصرة لموضوع البحث ما يلي:

- دراسة (الأفندي، 2019)، بعنوان: مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، وقد ناقشت الدراسة المقولات الرئيسة في لاقتصاد السلوكي، وركزت على تحليل طبيعة الصلة بين الاقتصاد السلوكي والاقتصاد التقليدي، وقامت الدراسة بتقييم مستوى التقارب بين الاقتصاد السلوكي ومنهجية التحليل في الاقتصاد الإسلامي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل، وتوصلت إلى أن مقولات الاقتصاد السلوكي تقترب من مفاهيم وقواعد السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي،

وأن للاقتصاد السلوكي دور في بناء جسر جديد للتواصل بين الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي.

- دراسة (الحنيطي، 2020)، بعنوان: السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاقتصاد السلوكي وقواعده من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي، ثم تطرقت لبعض الأسس والقواعد للسلوكيات الاقتصادية في المصارف الإسلامية بصور عامة، وتوصلت إلى أن الاقتصاد الإسلامي راعى السلوكيات الاقتصادية لدى الأفراد في جميع المجالات والاختصاصات.

- دراسة (عبادة، 2017)، بعنوان: التوجيهات النبوية في توجيه سلوك المسلم الاقتصادي-المنتج والمستهلك، وقد استعرضت الدراسة بعض القيم النبوية المؤثرة في توجيه سلوك المسلم الاستهلاكي كالرضا والقناعة والاعتدال والتكافل كما استعرضت بعض القيم النبوية المؤثرة في توجيه سلوك المسلم المنتج كالتوكل والصدق والأمانة والإحسان، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الالتزام بهذه القيم لما لها من أهمية في واقع الناس ومعاملاتهم.

وهذه الدراسات وغيرها مهمة، إلا أن هذه الدراسة التي نحن بصددتها تتميز بكونها حاولت الوقوف بصورة مركزة على علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد السلوكي، وركزت على دراسة إحدى النظريات المعاصرة في الاقتصاد السلوكي من خلال أمثلة تطبيقية من النصوص الشرعية وعضدها بدراسة ميدانية لتعزيز صحة فرضياتها.

المبحث الأول: مفهوم نظرية الوكز والاقتصاد السلوكي

في العام 2017م منحت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم جائزة نوبل في مجال

الاقتصاد للباحث الأمريكي البروفيسور ريتشارد اتش ثالر⁽²⁾ وذلك لمساهماته في مجال الاقتصاد السلوكي، وحسب البيان الصحفي المتعلق بمنح الجائزة فإن مساهمات ثالر قامت ببناء جسر بين التحليلات الاقتصادية والنفسية في عملية اتخاذ القرارات الفردية، وقد كانت نظرياته في هذا المجال مفيدة في خلق مجال جديد للاقتصاد السلوكي والذي كان له الأثر الكبير على العديد من مجالات البحث والسياسات الاقتصادية.⁽³⁾

في العام 2008 صدر لريتشارد ثالر مع كاس سانسلين أهم كتبه في علم الاقتصاد السلوكي وهو كتاب: (Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness)، الوكز (التنبيه) تحسين القرارات بشأن الصحة والثروة والسعادة. هذا الكتاب تمت تسميته من قبل مجلة إيكونوميست (The Economist) كأفضل الكتب لعام 2008م⁽⁴⁾.

يعرض الكتاب لعدم دقة نظرية الاقتصاديين التقليديين (Homo Economicus) والتي تعتبر البشر عقلانيين يمكنهم التفكير والاختيار بشكل جيد، وقد حشد ثالر في كتابه كثيراً من الأمثلة الواقعية المعتمدة على الظواهر السلوكية التي تثبت أن الناس في الغالب يتصرفون كبشرين يتعرضون لجملة من التحيزات التي تجعل قراراتهم غير دقيقة في الاختيارات ومن ذلك الانحياز إلى الوضع الراهن والاستسلام للذة الإغراء ونفور الناس من الخسارة أكثر من حُبهم للربح والاستسلام للقطيع والآراء الشائعة والتفاؤل والثقة الزائدة عن الحد والانحياز لتوافر المعلومات والاختيار بدون تفكير والربط والتأثر برقم معين والتأطير وصعوبة الاختيارات⁽⁵⁾.

كما توصل بأن الناس قابلون لأن تتغير قراراتهم واختياراتهم في حال تم تنبيههم.

(2) يعتبر ثالر أحد مؤسسي مجال الاقتصاد السلوكي، حصل على الدكتوراه من جامعة روشستر بنيويورك عام 1974م، ويعمل حالياً في كلية بوث للأعمال بشيكاغو، أستاذاً في مجال العلوم السلوكية والاقتصاد وهو عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (AAAS) وزميل رابطة التمويل الأمريكية (AFA) وجمعية الاقتصاد القياسي (ES) وشغل في عام 2015م منصب رئيس الرابطة الاقتصادية الأمريكية (AEA).

(3) <https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2017/press-release/>

(4) <https://www.economist.com/books-and-arts/200804/12/pick-of-the-pile>

(5) Thaler, Richard H and Sunstein, Cass R. Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness, Yale University Press, USA. 2008.

وهذا التنبيه أو الوكز وهو حركة لطيفة بالكوع للتنبيه تمثل ما سماه (الأبوية التحريرية) فهي نوع من الوصاية لكنه تنبيه خلاق لطيف لا يحدث بتدخل عبر الأمر أو الإكراه أو منع لأي من الخيارات، فهذه التنبيهات ليست إملاءات.

ويعرف الكتاب الوكز (nudge) بأنه أي جانب من جوانب تصميم الخيارات الذي يغير سلوك الأشخاص بطريقة يمكن التنبؤ بها دون منع أي خيار أو إدخال تغييرات كبيرة على حوافزهم الاقتصادية. ويجب أن يكون من السهل وغير المكلف تجنبه. ومثال ذلك: وضع الفاكهة على مستوى العينين فإنه يعد كذلك، لكن حظر الأطعمة الخالية من القيمة الغذائية أو المضرة لا يعد من الوكز⁽⁶⁾.

هذه النظرية شكلت جدلاً كبيراً بين من يرى أنها اعتداء على حرية الاختيار وبين من يراها ضرورية لحماية الناس من عواقب الخيارات الخاطئة، لكن هذه النظرية قد أثبتت نجاعتها وإن لم تستخدمها الحكومة بشكل مفيد فإن الشركات قد تستخدمها بشكل سيء، ولبيان أهمية ما يمكن أن يحدثه نظام الوكز في تغيير القرارات استعرض ثالر في كتابه كثيراً من النماذج والحالات الواقعية ومنها ما تم تطبيقه في بعض البلدان في موضوع التبرع بالأعضاء فالبلدان التي تجعل خيار التبرع يحتاج لموافقة صريحة كانت نسبة المتبرعين قليلة جداً مقارنة بالبلدان التي تجعل الخيار الافتراضي هو التبرع، وهذا ما تم رصده من نسبة الموافقين على التبرع بالأعضاء بين النمسا وألمانيا حيث لوحظ أن نسبة الموافقين على التبرع في النمسا بلغ 99% في حين لم يتجاوز العدد في ألمانيا 12%⁽⁷⁾.

الاقتصاد السلوكي

قبل أكثر من مائة عام كتب كلارك مقالاً حول الاقتصاد وعلم النفس الحديث⁽⁸⁾، وذكر فيه أنه قد يحاول الاقتصادي تجاهل علم النفس لكن من المستحيل له أن

(6) Ibid, pp: 6.

(7) Ibid, PP:178179-.

(8) Clark, J. Economics and Modern Psychology: II. Journal of Political Economy, 26(2), 1918. PP 136166-. Retrieved December 7, 2020, from <http://www.jstor.org/stable/1820902>

يتجاهل الطبيعة البشرية لأن علمه هو علم السلوك الإنساني، فأى تصور للطبيعة البشرية التي قد يتبناها هو مسألة نفسية، وأى تصور للسلوك الإنساني الذي قد يتبناه ينطوي على افتراضات نفسية سواء كانت واضحة أم لا.

يعرف الاقتصاد السلوكي (BE) Behavioral Economics بأنه العلم الذي يستخدم التجارب السلوكية لتطوير النظريات المتعلقة بصناعة القرارات البشرية، ويحدد التحيزات التي تقود إلى الطريقة التي يفكر بها الناس⁽⁹⁾، فالإقتصاد السلوكي يستخدم أشكالاً مختلفة من الافتراضات الاقتصادية التقليدية والتي غالباً ما تكون بدوافع نفسية لشرح السلوكيات والتنبؤ بها ولتقديمها كصفات سياسية⁽¹⁰⁾.

ينظر بعض الاقتصاديين إلى الاقتصاد السلوكي كثورة حديثة لنموذج جديد في علم الاقتصاد، في حين يعتقد الآخرون أن القراءة الصحيحة لتاريخ الفكر الاقتصادي وأدبياته توضح أن آدم سميث الذي يُنظر إليه كمؤسس لعلم الاقتصاد كان اقتصادياً سلوكياً، فظهور علم الاقتصاد السلوكي في الآونة الأخيرة ما هو إلا رجوع للمنهجية التي أقام عليها آدم سميث علم الاقتصاد⁽¹¹⁾.

ويشير ثالر إلى التطور الملحوظ مؤخراً في علم الاقتصاد السلوكي فيقول بأن تطور الاقتصاد على هذا المنوال فإن مصطلح (الاقتصاد السلوكي) سيختفي من قاموسنا وسوف تكون جميع الاقتصاديات سلوكية⁽¹²⁾. ومن المثير للاهتمام في هذا الجانب أن أغلب علماء الاقتصاد والفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد هم من رواد الاقتصاد السلوكي ومنظريه وأولهم آدم سميث الذي كان فيلسوفاً أخلاقياً، وهربرت سيمون الذي فاز بجائزة نوبل 1978 كان عالماً نفسياً، ودانييل كانيمان الفائز بجائزة نوبل 2002 كان كذلك عالماً نفسياً.

(9) Samson, A. The Behavioral Economics Guide 2014 (with a foreword by George Loewenstein and Rory Sutherland) (1st ed.). (Ed.) (2014). Retrieved from <http://www.behavioraleconomics.com>.

(10) Laibson, David, and John A. List. "Principles of (Behavioral) Economics." American Economic Review, 2015. 105 (5): 38590. DOI: 10.1257/aer.p20151047.

(11) Thaler, Richard H., Behavioral Economics: Past, Present and Future (May 27, 2016). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2790606>.

(12) Ibid.

لقد أصبح علم الاقتصاد السلوكي ونظرياته محل اهتمام كبير لدى المؤسسات والكيانات السياسية، فبعد صدور كتاب (التنبه) لمؤلفيه ثالر وسانسايتن، عين الرئيس الأمريكي أوباما حينها سانسايتن رئيساً لمكتب البيت الأبيض المعني بشؤون المعلومات والتنظيم، كما استعانت الحكومة البريطانية بثالر لتأسيس شركة BIT لاستغلال علم الاقتصاد السلوكي في إدارة شؤون البلاد، وتوجد حالياً أكثر من 50 دولة تستعين بحكوماتها بالاقتصاد السلوكي لوضع وتوجيه سياساتها المالية والنقدية، بالإضافة إلى هيئات ومنظمات دولية كبيرة كالأمم المتحدة والبنك الدولي الذي أنشأ في عام 2015 وحدة الذهن والسلوك والتنمية (emBeD) لتطبيق علم السلوك من أجل إنهاء الفقر وتقليص عدم المساواة.

وحسب موقع (OECD) فإن عدد المؤسسات حول العالم التي تقوم بتطبيق التوجيه السلوكي في سياساتها العامة بلغت 202 في العام 2018 بما فيها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والحكومات والمصارف المركزية والمنظمات الدولية، وتتركز أغلبها في أوروبا والولايات المتحدة. وفي البلدان الإسلامية فإن دولة قطر تعتبر أول دولة تنشئ في أغسطس 2016 وحدة للتوجيه السلوكي (QBIU) التابعة للجنة المشاريع والإرث المختصة بمشاريع كأس العالم 2022، وتتنوع هذه المؤسسات في المنطقة ما بين مؤسسات حكومية وغير حكومية، فهناك حالياً مراكز في تركيا ولبنان والكويت والسعودية وتونس وكينيا والمغرب⁽¹³⁾.

المبحث الثاني: الاقتصاد الإسلامي ونظرية الوكز

مفهوم الاقتصاد الإسلامي

بعيداً عن الاختلاف حول إمكانية الحديث عن علم اقتصاد إسلامي، فإنه لا يمكن إنكار وجود فكر اقتصادي إسلامي بغض النظر عن مدى وجود القواعد

(13) <http://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/behavioural-insights.htm>. Reviewed on 52020-12-.

والنظريات التي دونت في بيان وإيضاح هذا الفكر، فالشريعة الإسلامية جاءت شاملة لكافة نواحي الحياة الإنسانية، ومن المجالات المهمة التي اعتنت بها الشريعة مجال المال والأعمال، والنصوص الشرعية زاخرة بالأحكام والقواعد المنظمة للتعاملات المالية، والتي يمكن البناء عليها لنظام اقتصادي إسلامي متكامل، كما أن آراء وأفكار ومسائل فقهاء المسلمين تجاه القضايا الاقتصادية والتعاملات المالية تشكل ثروة معرفية نظرية ترصد الوقائع التي حصلت في عصورهم، وتتطرق أحياناً إلى مسائل افتراضية مستقبلية زادت هذا الفكر ثراءً.

سعى المفكرون الأوائل من رواد الاقتصاد الإسلامي لبيان ماهية الاقتصاد الإسلامي سواء كفكر أو كعلم، ومن ذلك ما ذكره الدكتور الفنجري بأن الاقتصاد الإسلامي «هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية»⁽¹⁴⁾، كما ذكر أن الاقتصاد الإسلامي يتمثل في «مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر»⁽¹⁵⁾، ثم يبين أن الاقتصاد الإسلامي له شقان أحدهما ثابت يتمثل في المبادئ والأصول، والثاني متغير خاص بالتطبيق.

أما الدكتور شوقي دنيا فيتحدث عن الاقتصاد الإسلامي كعلم فيقول بأنه «العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في مجتمع إسلامي»⁽¹⁶⁾. ويذكر الدكتور محمد شابرأ أن الاقتصاد الإسلامي هو «ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة على تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة»⁽¹⁷⁾.

(14) الفنجري، محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1994، ص 12.

(15) الفنجري، محمد شوقي، الاقتصاد الإسلامي وماهيته، مجلة الوعي الإسلامي، السنة الثامنة، العدد 108، ديسمبر 1973 م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ص 51، 52.

(16) دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، 1984، ص 16.

(17) شابرأ، محمد عمر، ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1996، ص 40.

ويجمع هذه التعريفات وغيرها محاولة الجمع بين المظاهر والظواهر الاقتصادية والتشريع الإسلامي، ومن هنا يتضح أن أقرب توصيف لواقع الاقتصاد الإسلامي بأنه يمكن تصنيفه ضمن العلوم البينية التي تجمع بين علوم الشريعة الإسلامية وعلوم الاقتصاد، ورغم وضوح سمات هذين العلمين إلا الكتابات في الاقتصاد الإسلامي لا تزال غير واضحة ومستقرة لعدة عوامل منها الأسس والمنهجية التي يقوم عليها هذا العلم، فيعوض الكتابات تحاول الانطلاق من النظريات الاقتصادية لتبحث عن النصوص الشرعية التي تؤيدها، مع قصور في فهم وتنزيل النصوص، وفي المقابل كتابات استندت لظاهر بعض النصوص الشرعية لصد أي نظرية اقتصادية قائمة وعجز عن إخراج نظريات مستحدثة تعالج الواقع الإنساني.

إن الاعتماد على النظريات الاقتصادية القائمة ليس قدماً في تميز الاقتصاد الإسلامي، كما أن التسليم بجميع النظريات الاقتصادية القائمة ليس يخدم علم الاقتصاد الإسلامي، فعلم الاقتصاد من العلوم الإنسانية التي تعالج السلوك البشري وتبحث عن حلول لمشكلاته وقد جعلت الشريعة الإسلامية مساحة واسعة للاجتهاد البشري في بحث ومعالجة هذه المشكلات وخصوصاً في مجال المعاملات، وهذا مجال النظر في النظريات الاقتصادية، كما أن الشريعة الإسلامية المراعية لطبيعة السلوك البشري جعلت محددات لضمان موضوعية هذه النظريات وتحقيق العدل فيها والحد من النزعة الفردية والهوى والانحياز الذي يمكن أن يوجه به أصحاب العلوم نظرياتهم نحوه.

الاقتصاد الإسلامي السلوكي ونظرية الوكز

يعتمد الاقتصاد الإسلامي في أساسه ومنهجه على التشريع الإسلامي، ويأخذ منه صبغته وخصائصه؛ والشريعة الإسلامية بطبيعتها ليست مجرد نصوص وقوانين صرفة لكنها امتزاج بين التشريع والتوجيه وقبل ذلك التربية، ولذا وصف

مصدرها الرئيس بكونه نور {قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ} (18)، كما أنه هدى {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ} (19)، وهو كذلك روح {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا} (20)، فهذه الألفاظ وغيرها تدل على أن التشريع الإسلامي لا يمكن النظر إليه ككتاب قانون بمواد جافة بل هو منهج حياة يخاطب النفس والروح ويعمرها بالإيمان قبل وأثناء وبعد مخاطبتها بالتكليف.

فالتربية الممتدة في الفترة الأولى من البعثة التي اتسمت بالتركيز على جانب التربية الإيمانية وقلة التكاليف العبادية كانت تهيئ النفوس لتلقي الأوامر والنواهي، كما أن النصوص التشريعية الآمرة والناهية تحشد فيها معاني التوجيه والتهيئة وتتنوع خطاباتها مراعاة للعامل النفسي المؤثر لدى المخاطب، وفي صورة أخرى لمراعاة التشريع للجانب النفسي نلمح التدرج في تحريم بعض المنهيات التي اعتادها المجتمع كالخمر والربا، كل هذه المظاهر وغيرها تؤكد اهتمام التشريع الإسلامي بالجوانب النفسية لدى المخاطبين.

وقد نص علماء الاقتصاد الإسلامي على هذا الأمر من خلال حديثهم حول خصائص الاقتصاد الإسلامي ومميزاته فالاقتصاد الإسلامي مبني على «أسس اعتقادية قائمة على تصور عام للوجود والإنسان، وما يتولد من هذه الأسس من دوافع إيمانية نفسية تدعم النظام وتؤيده وتساعد على تنفيذه» (21)

ففي النظام الاقتصادي الإسلامي تعتبر الدوافع الأخلاقية والإنسانية محركاً لهذا النظام ودافعة لتنفيذ أحكامه، والشعور الديني والأخلاقي له الدور الأبرز في المساعدة على الإحسان في تنفيذ النظام الاقتصادي الإسلامي (22).

ويتحدث السيد الصدر عن الصفة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي، وكيفية

(18) سورة المائدة: 15.

(19) سورة البقرة: 2.

(20) سورة الشورى: 52.

(21) المبارك، محمد، نظام الإسلام.. الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1985 م، ص 147.

(22) الصباغ، عبد اللطيف الشيخ توفيق الشيرازي، الاقتصاد الإسلامي بين التوجيه والتشريع، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 25م، 1ع، 2012م، ص 86.

امتزاج الجانب النفسي بالجانب الموضوعي فيقول: «ان الإسلام يهتم بالعامل النفسي، خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه وغاياته. فهو في الطريقة التي يضعها لذلك لا يهتم بالجانب الموضوعي فحسب- وهو ان تحقق تلك الغايات- وإنما يعني بوجه خاص بمزج العامل النفسي والذاتي بالطريقة التي تحقق تلك الغايات»⁽²³⁾.

وإذا استعرضنا النصوص الشرعية من الكتاب الحكيم والسنة النبوية والخاصة بأمور المال والاقتصاد نجدها متضمنة في توجيهاتها تنبيهات محفزة تحاطب النفس البشرية تساعد على الالتزام بتلك التوجيهات وتحقيق غاياتها. وكمثال لذلك قوله تعالى في تحريم الاعتداء على أموال الغير يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا(24)، فالآية الكريمة تنهى عن أخذ مال الغير بغير وجه حق، لكن النص القرآني في هذه الآية الكريمة احتشد بجملة من المحفزات والتنبيهات السلوكية التي تدفع الفرد للامتثال بهذا التوجيه منها ما يلي:

- النداء بـ «يا أيها الذين آمنوا»، فيه تنبيه بخصوصيتهم حتى يكون الامتثال لائقاً بهذا الوصف، وأن من مقتضى الإيمان تنفيذ هذا التوجيه، فهو تحريك للعقيدة الدافعة للامتثال وإجراء للاستجابة لهذا التوجيه.

- استخدام لفظ «تأكلوا» بدل تأخذوا أو غيرها من الألفاظ التي تدل على التصرف في مال، كتنبيه على قبح هذا الأمر باستخدام هذه اللفظة، كما أن الأكل يقتضي التصرف والانتفاع بالشيء انتفاعاً تاماً دون إشراك الغير أو العود إلى الغير فيعبر عن استقباح الفعل.

- قوله تعالى «أموالكم بينكم» ولم يقل لا يأكل بعضكم مال بعض، ففيه تنبيه عظيم على البعد الاجتماعي والتكافل ففي حال الاعتداء على مال الغير كأنك

(23) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة العشرون، 1987م، ص289.

(24) سورة النساء: 29.

تعتدي على مالك، ومن هنا لن نحرص فقط على عدم الاعتداء على مال الغير بل وسترحرص على صون وحماية ماله.

- قوله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم»، فالآية تشمل بمعناها من يقتل غيره، فالتعبير بقتل النفس في الدلالة على قتل الغير في تنبيه وإغراء للامتنان واستجاشة نزعة الرحمة والألفة، كما أن ورود هذا النهي بعد النهي عن أكل الأموال بالباطل تنبيه إلى خطر الاعتداء على أموال الغير فإنه قد يقود إلى الخصومات والتنازع الذي قد يؤدي للصراع المسلح، وهو ما نلمسه جلياً في واقعنا سواء على مستوى الأفراد أو الدول.⁽²⁵⁾

فهذه بعض التنبيهات السلوكية التي حقت هذا النهي، والمتأمل المتدبر لهذا النص سيجد غيرها من الدلالات والمحفزات التي ينبغي استثمارها في توجيه السلوك البشري، ولعل من الأخطاء التي قد تحصل اجتزاء الأوامر والنواهي من النصوص الشرعية دون مراعاة ما احتف بها من تنبيهات ما ذكرها الحكيم سبحانه وتعالى إلا لحكمة يعلمها في طبيعة النفس البشرية، وصدق الحق سبحانه (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)⁽²⁶⁾، وفي مجال الاقتصاد الإسلامي ينبغي عند استنباط النظريات الاقتصادية القائمة على النصوص الشرعية العناية بدراسة دلالات تلك النصوص وألفاظها وما تحويه من تنبيهات توجيهية للنفس البشرية.

المبحث الثالث: أحاديث النفقة على الزوجة

النفقة على الزوجة واجبة في الشرع على الزوج، وقد وردت الآيات الكريمة والأحاديث النبوية ببيان ذلك وتفصيلات بعض أحكامها، وهنا نذكر بعض الأحاديث التي وردت في هذا الموضوع ونقف عند بعض مدلولاتها المتعلقة

(25) ينظر: الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ. وأبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي. ورضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م. وابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م. والعثيمين، محمد بن صالح، تفسير القرآن، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1426 هـ.

(26) سورة الملك: 14.

بموضوع البحث.

الحديث الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دينارٌ أنفقته في سبيل الله، ودينارٌ أنفقته في ربة، ودينارٌ تصدقت به على مسكين، ودينارٌ أنفقته على أهلِكَ؛ أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلِكَ»⁽²⁷⁾.

الحديث الثاني: عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهُ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا؛ حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ»⁽²⁸⁾.

الحديث الثالث: عن أبي مسعود البدر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا؛ كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً»⁽²⁹⁾.

الحديث الرابع: عن المقدم بن معد يكرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «مَا أَطْعَمْتَ نَفْسَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَمَا أَطْعَمْتَ وَلَدَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَمَا أَطْعَمْتَ زَوْجَتَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَمَا أَطْعَمْتَ خَادِمَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ»⁽³⁰⁾.

الحديث الخامس: عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ نَفَقَةً يَسْتَعِفُّ بِهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ، وَمَنْ أَنْفَقَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ فَهِيَ صَدَقَةٌ»⁽³¹⁾.

الحديث السادس: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمر النبي صلى الله عليه وسلم بصدقة، فقال رجل: عندي دينار؟ قال: «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ». قال: عندي آخر؟

(27) النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم، رقم الحديث (995)، ج 2، ص 692.

(28) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى، رقم الحديث (56)، ج 1، ص 20. مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (1628)، ج 1، ص 30.

(29) البخاري، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، رقم الحديث (5351)، ج 7، ص 62. مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، رقم الحديث (1002)، ج 2، ص 695.

(30) رواه أحمد بن أحمد بإسناد جيد، وصححه الألباني: الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م، ج 28، ص 417. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995 م، ج 1، ص 814.

(31) رواه الطبراني وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ج 4، ص 173. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م، ج 3، ص 120.

قال: «أَنْفَقُهُ عَلَى زَوْجَتِكَ». قال: عندي آخر؟ قال: «أَنْفَقُهُ عَلَى خَادِمِكَ، ثُمَّ أَنْتَ أَبْصَرُ».⁽³²⁾

الحديث السابع: عن عمرو بن أمية قال: مر عثمان بن عفان - أو عبد الرحمن بن عوف - بِمَرْطٍ فَاسْتَعْلَاهُ، فَمَرَّ بِهِ عمرو بن أمية، فاشتراه وكساه امرأته سُخَيْلَةً بنت عُبَيْدَةَ بن الحارث بن المطلب، فَمَرَّ بِهِ عثمان - أو عبد الرحمن - فقال: ما فعل المِرْطُ الذي ابْتَعْتَ؟ قال عمرو: تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَى سُخَيْلَةَ بنت عُبَيْدَةَ بن الحارث، فقال: أَوْكَلُ مَا صَنَعْتَ إِلى أَهْلِكَ صَدَقَةٌ؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك، فذكر ما قال عمرو لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَ عَمْرُو كُلُّ مَا صَنَعْتَ إِلى أَهْلِكَ، فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ»⁽³³⁾.

المبحث الرابع: المحفزات السلوكية في أحاديث النفقة الزوجية

من خلال استعراض الأحاديث وألفاظها ومدلولاتها يمكن الوقوف على بعض النقاط المهمة التي يمكن استخدامها في التحفيز للنفقة الزوجية وهي كما يلي:

أولاً: وصف النفقة على الزوجة بأنها «صدقة»

وقد ورد في نصوص الأحاديث وبعبارات مختلفة وصف النفقة على الزوجة بأنها صدقة، والصدقة في اللغة ما يخرجها الإنسان من ماله على وجه القربة⁽³⁴⁾، وفي اصطلاح الفقهاء فإن الصدقة هي تملك في حياة الإنسان بغير عوض على وجه القربة إلى الله تعالى⁽³⁵⁾، والنصوص الشرعية قد وردت فيها الصدقة بمعنى

(32) أخرجه البخاري في الأدب المفرد وحسنه الألباني: البخاري، محمد بن إساعيل، صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، ص 92.

(33) أخرجه ابن حبان في صحيحه، وحسنه لغيره الألباني: البستي، محمد بن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م، ج 10، ص 49. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الحديث رقم (1024)، ج 3، ص 22.

(34) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ. ص 480.

(35) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، مطابع دار الصفوة، مصر، الطبعة الأولى، 1404 هـ. 26 / 323.

الزكاة الواجبة كما في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾⁽³⁶⁾ كما وردت بمعنى صدقة التطوع وهو الغالب في إطلاقها كما في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾⁽³⁷⁾، كما وردت بمعنى الوقف كما في حديث عمر رضي الله تعالى عنه (.. تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب)، ووردت لوصف أي نوع من أنواع الخير والمعروف كما في الحديث (كل معروف صدقة)، فالصدقة لها معنى عام يندرج فيه كل ما هو واجب ومندوب، ومعنى خاص وهو ما يختص بصدقة التطوع وهو المقصود من اللفظ عند إطلاقه، وفي هذا يقول الخطيب الشربيني: «صدقة التطوع هي المرادة عند الإطلاق غالبًا، ويفهم هذا من كلام سائر الفقهاء أيضًا»⁽³⁸⁾.

والنفقة على الزوجة واجبة بصريح نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية، ومع اختلاف الفقهاء في تفاصيل النفقة وحدودها إلا أنهم متفقون على وجوب نفقة الزوجة من مال زوجها⁽³⁹⁾، وحكى الشوكاني انعقاد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة⁽⁴⁰⁾، ورغم أن النفقة على الزوجة واجبة إلا أن إطلاق لفظ الصدقة عليها وفي مواطن مختلفة في الأحاديث النبوية له دلالات أخرى منها الحث عليها وتقديمها على غيرها من الصدقات فهي مع وجوبها إلا أنها قريبة من القربات يتحصل بها باذنها الأجر كما في صدقات التطوع بل أعظم، يقول المهلب: «النفقة على الأهل واجبة بالإجماع، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر، فعرفهم أنها لهم صدقة حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفوهم، ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع»⁽⁴¹⁾، وأشار الأصفهاني في لفته لغوية إلى دلالة أخرى من دلالات إطلاق لفظ الصدقة على النفقة الواجبة وذلك للحث على

(36) سورة التوبة: 60.

(37) سورة البقرة: 271.

(38) الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ. 3 / 120.

(39) ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإجماع، تحقيق ودراسة: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، 1425 هـ. ص 83.

(40) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413 هـ. 6 / 381.

(41) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379 هـ. 9 / 498.

الإحسان فيها فقال: «وقد يسمّى الواجب صدقة إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله»⁽⁴²⁾.

ومع استشعار الأجر على النفقة الواجبة على الزوجة على وجه الخصوص بإطلاق لفظ الصدقة وما يوحي به من استحضر الأحاديث والآيات الواردة في فضائل الصدقات، فإن هناك دلالات قد يستصحبها الزوج حال استشعر التصاق مفهوم الصدقة بنفقته الواجبة على زوجته من أحكام الصدقات كعدم جواز الرجوع فيها أو إتباعها بالمن والأذى، وضرورة تحري الحلال في اكتسابها، وتحري الأجود في إنفاقها إلى غير ذلك من أحكام الصدقات التي يمكن للزوج أن يستشعرها في نفقته على زوجه.

- اشتراط النية فيها

قيدت بعض أحاديث النفقة على الزوجة كون هذه النفقة صدقة يؤجر عليها بألغاز منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم (يحتسبها)، وفي حديث آخر (تبتغي بها وجه الله)، وكلا اللفظين يدلان على نفس المعنى وهو اشتراط النية وابتغاء الأجر والاحتساب، وهذا القيد ورد في بعض أحاديث النفقة على الزوجة دون بعضها، فهل الأحاديث المطلقة تُحمل على المقيد منها ويكون الشرط مطردًا في الجميع؟ وما دلالة ذلك؟

حمل العلماء المطلق في هذه الأحاديث على المقيد، وقد قال ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح وهو يتحدث عن لفظة (يحتسبها): «وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الإنفاق على الأهل صدقة»⁽⁴³⁾، وقال الإمام النووي: «المراد بالصدقة والنفقة المطلقة في باقي الأحاديث إذا احتسبها ومعناه أراد بها وجه الله تعالى»⁽⁴⁴⁾، وفي فيض القدير وهو يتحدث عن الحديث المطلق في النفقة على الزوجة قال المناوي: «ظاهر هذا أنه لا يشترط في حصول الثواب نية القرية لكنه مقيد في أخبار آخر

(42) الأصفهاني، مرجع سابق، ص 480.

(43) العسقلاني، مرجع سابق، 9 / 498.

(44) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ / 7 / 88.

بقوله وهو يحتسبها فيحمل المطلق على المقيد»⁽⁴⁵⁾.

ودلالة هذا القيد أن من لم ينو الأجر وهو ينفق على زوجته فإنه لا يحصل له أجر الصدقة لكنه يكون قد أدى ما أوجبه الله تعالى عليه من النفقة على زوجته وبرئت ذمته لأن النفقة تعتبر من الأحكام المعقولة المعنى، ويفصل الإمام النووي رحمه الله تعالى في ذلك فيقول: «لا يدخل فيه من أنفقها ذاهلاً ولكن يدخل المحتسب، وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق على الزوجة..... فينفق بنية أداء ما أمر به وقد أمر بالإحسان إليهم والله أعلم»⁽⁴⁶⁾.

ومؤدى ما سبق أن النية قبل الإنفاق على الزوجة شرط لحصول أجر الصدقة منها، فلا يرتبط بأي غرض دنيوي آخر، وعلى الزوج أن يستشعر ذلك حال إنفاقه على زوجه فيجعل العلاقة المباشرة بينه وبين الله تعالى في غرض الإنفاق فلا يشق الإنفاق عليه بل يسعد بذلك تقريباً إلى الله تعالى.

ثانياً: التفضيل

تدل الأحاديث الواردة في النفقة على الزوجة على تفضيل هذه النفقة من ناحية ترتب الأجر، فهي أعظم أجراً من النفقات الأخرى كالإنفاق في الجهاد أو عتق الرقاب أو على المساكين، كما أن الأحاديث ترشد إلى تقديم الإنفاق على الزوجة على غيره من أبواب الإنفاق على الغير من النفقات الواجبة أو المندوبة، ولم يختلف العلماء في تقديم النفقة على الزوجة على النفقة على الوالدين وغيرهما، واختلفوا في أيهما يقدم النفقة على الزوجة أم على الأولاد؟ وذلك لاختلاف الروايات في الأحاديث الواردة فبعضها ورد بتقديم الولد وبعضها بتقديم الزوجة، واختلفت تعليقات الفقهاء بناء على ذلك، فمن قدم الولد على الزوجة علل بأن الولد إن ضيعه الوالد لم يجد من ينوب عنه بالإنفاق عليه، لكن الزوجة إن لم ينفق عليها كان التفريق بينهما فتؤول إلى من ينفق عليها من زوج أو محرّم⁽⁴⁷⁾، لكن الراجح

(45) المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ، 5/ 33.

(46) النووي، مرجع سابق، 7/ 89.

(47) الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، شرح مسند الشافعي، تحقيق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1428 هـ، 3/ 359.

والله أعلم هو تقديم الزوجة على الولد لورود النص الصريح بذلك في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وكما أن التفضيل للنفقة الزوجية في المرتبة فهو كذلك تفضيل في الثواب، وهذا ما دل عليه حديث (أعظمها أجرًا الذي أنفقته على أهلك)، وزيادة الأجر هنا لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها بعد تتبع أقوال العلماء في شرح هذا الحديث فيما يلي:

- أن أجر الواجب يزيد بالنية، فالإنفاق على الزوجة واجب وفيه أجر أداء الواجب، وابتغاء الأجر زيادة في الأجر.
- النفقة على فرض العين (النفقة على الزوجة) أفضل من النفقة على فرض الكفاية، كأبواب النفقات الأخرى.
- النفقة الواجبة أعظم أجرًا من المندوبة.
- لأن المنفق على الزوجة أنفق واجبًا والنفقة الواجبة أبعد عن الحمد عليها، بخلاف نفقة التطوع التي يرى فيها المنفق أنه أنفق بفضله، والأعمال تتفاضل بقدر خلوصها لله تعالى وابتعادها عن حظوظ الدنيا.

ثالثًا: مراعاة التودد والإحسان

الإحسان مبدأ عظيم من مبادئ الإسلام، وهو أحد مراتب الدين وأعلىها، وقد تواردت النصوص الشرعية بالحث على مراعاة هذا المبدأ في عبادات المرء وتعاملاته حتى مع الحيوان، والنفقة على الزوجة كما أنها واجبة دعت إليها الشريعة ورتبت الأجر عليها، فإن الأحاديث أشارت إلى مراعاة الإحسان فيها من خلال رسم صورة لهذا التعامل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حتى ما تجعل في فم امرأتك»، فالإحسان في النفقة يتعدى من إعطاء المال والطعام وبذله إلى رفع اللقمة ووضعها في فم الزوجة، وهذه الصورة غاية في التعبير عن ما يرافق النفقة من إحسان وتودد وبعد عن الجفاء أو المنّ والتسخط، فالمنفق على زوجه وفق هذه الصورة أبعد ما يكون عن الإنفاق مكرهًا بغير طيب نفس منه.

كما أن التركيز على هذه الصورة وإثبات الأجر عليها فيه زيادة ترغيب وحث فإن الرجل « إذا وضع اللقمة في فيها فإنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة والملاطفة والتلذذ بالمباح فهذه الحالة أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع هذا فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى حصل له الأجر بذلك فغير هذه الحالة أولى بحصول الأجر إذا أراد وجه الله تعالى»⁽⁴⁸⁾.

فالتودد والملاطفة في طريقة الإنفاق على الزوجة قد يصاحبها شهوة في حالها ومآلها لا ينفي الأجر المترتب على ذلك، فالرجل ينفق على زوجته بطريقة قد لا تخلو من شهوة، وقد ينفق عليها بما يعود على بدنها ولباسها بما يلتذ به وهو مع ذلك متحصل للأجر.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية

هذا المبحث يستعرض نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان، لغرض التحقق من فرضيتي الدراسة، وقد تم اختيار دلالة واحدة من دلالات أحاديث النفقة على الزوجة لدراسة أثر استخدامها كمحفز مؤثر على عامل الإنفاق وزيادة الدخل، وقد كانت إجراءات هذه الدراسة حسب ما يلي:

إجراءات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1/ وصف الاستبانة:

القسم الأولي: معلومات عامة:

(48) التوي، مرجع سابق، 11 / 78.

ويتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في (السن، سنوات الزواج، المستوى التعليمي، عدد الزوجات، عدد الأبناء الذكور والاناث، المهنة، متوسط الدخل السنوي).

القسم الثانية: البيانات الأساسية:

احتوى هذا القسم على عدد (12) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عنها تصفه كل عبارة وتوزعت كالتالي:

العبارة الأولى عبارة عن سؤال منفرد تم طلب الإجابة عليه بأحد المستويات الخمسة (مطلقاً، نادراً، أحياناً، غالباً، دائماً)، أما (11) عبارة فتوزعت على فرضيتين تم طلب الإجابة وفقاً لقياس «ليكرت» الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). وقد تم توزيع هذه عبارات الدراسة كما يلي:

أما بقية الأسئلة فقد توزعت على الفرضيتين الفرضية الأولى تتضمن (7) عبارات، والفرضية الثانية تتضمن (4) عبارات.

عينة الدراسة:

تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الذي يشمل فئة الرجال المتزوجين، من عدد من الدول في ثلاث قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيط، لأن الموضوع لا يحتاج تحديد فئة معينة ولا منطقة معينة، وقد تم توزيع الاستبانة في شهر نوفمبر 2020 بعدد (250) استبانة لعينة الدراسة، وتم استرجاع عدد (250) استبانة بنسبة (100%).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي

(SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج ميكروسوفت إكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وكذلك استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. الرسوم البيانية والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة
3. ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
4. الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على العبارات.
5. اختبار بيرسون (Pearson) لاختبار العلاقات والاتساق الداخلي للاستبانة.

ثبات الاستبانة:

ثبات الاستبانة هو أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإيجاد معامل الثبات بطرية ألفا كرونباخ

جدول رقم (1) معامل الثبات ألفا كرونباخ والصدق لفرضيات الاستبانة الأربع

م	الفرضية	عدد الفقرات	معامل الثبات	درجة الصدق
1	الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق	7	0.901	0.949
2	الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والدخل	4	0.836	0.914
	معامل الثبات والصدق للفرضيتين	12	0.924	0.961

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة، الخرطوم، 2020م.

ويتضح من النتائج الموضحة في الجدول (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة جداً لكل فرضية من فرضيتي الدراسة، وكانت (0.901 - 0.836) لكل فرضية. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (0.924) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً يكاد يقرب من الثبات التام، وكذلك درجة الصدق كانت (0.949 - 0.914) لكل فرضية وكانت درجة الصدق لجميع الفقرات (0.961) وهي درجة مرتفعة جداً، فتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع.

صدق الاستبانة: يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس فرضيات الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين: عرض الباحثان الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2 - صدق الاستبانة إحصائياً: ويتضح ذلك من الجدول (1) حيث وأن الصدق يساوي مربع الثبات، وبذلك تم التأكد من ثبات استبانة الدراسة لأن قيمة ألفا أعلى من (0.70) مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات الدراسة.

الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الفرضية الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات ابعاد الاستبانة والدرجة الكلية للفرضية نفسه.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الأولى والدرجة الكلية للفرضية

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على المأكل والمشرب للزوجة	0.823	0.000
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الملابس للزوجة	0.795	0.000
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية للزوجة	0.825	0.000
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على متطلبات السكن للزوجة	0.876	0.000
5	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق النقدي على الزوجة	0.832	0.000
6	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية للزوجة	0.733	0.000
7	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تسعى لترشيد الإنفاق بصورة أكبر	0.673	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة، الخرطوم، 2020م

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الأولى والدرجة الكلية للفرضية، والذي يبين أن معاملات الارتباط مرتفعة لكل فقرة وتراوح بين (0.673 - 0.876) ويدل على وجود علاقة طردية إيجابية بين الفرضية وفقراتها عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر الفرضية متسقة داخلياً وصادقة لما وضعت لقياسه.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند

النفقة على الزوجة والدخل.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثانية والدرجة الكلية للفرضية

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على زيادة دخلك	0.877	0.000
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على تنويع مصادر دخلك	0.849	0.000
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على إتقان عملك	0.861	0.000
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على تحري الحلال في مصادر دخلك	0.780	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة، الخرطوم، 2020م

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثانية والدرجة الكلية للفرضية، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة مرتفعة وتراوحت بين (0.78 - 0.877)، ويدل على وجود علاقة طردية بين الفرضية وفقراتها عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر الفرضية متسقة داخلياً وصادقة لما وضعت لقياسه.

عرض النتائج وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: المعلومات العامة: وتتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهي (السن، سنوات الزواج، المستوى التعليمي، عدد الزوجات، المهنة، متوسط الدخل السنوي).

جدول (4) توزيع المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث

النسبة المئوية	العدد	فئات المتغير	المتغير
0.8	2	أقل من 20 سنة	السن
12.4	31	من 20 إلى 30 سنة	
30.4	76	من 31 إلى 40 سنة	
56.4	141	أكثر من 40 سنة	
%100	250	المجموع	
12.0	30	أقل من 5 سنوات	سنوات الزواج
15.6	39	من 5 سنوات - 10 سنوات	
72.4	181	أكثر من 10 سنوات	
%100	250	المجموع	
2.0	5	دون الثانوي	المستوى التعليمي
6.0	15	ثانوي	
26.4	66	جامعي	
65.6	164	ما فوق جامعي	
%100	250	المجموع	
84	210	واحدة	عدد الزوجات
13.6	34	اثنان	
2.4	6	ثلاث	
100	250	الإجمالي	
60.0	150	موظف	المهنة
25.6	64	أعمال حرة	
6.0	15	عاطل	
4.8	12	طالب	
3.6	9	أخرى	
100	250	الإجمالي	
39.2	98	أقل من 1000 دولار	متوسط الدخل السنوي
37.2	93	1001 - 5000 دولار	
13.2	33	5001 - 10000 دولار	
7.2	18	10001 - 50000 دولار	
3.2	8	أكثر من 50000 دولار	
100	250	الإجمالي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

يتضح للباحث من الجدول (4) أن توزيع البيانات الشخصية على المتغيرات الديموغرافية كان كالآتي:

أ. السن: غالبية أفراد عينة الدراسة حسب السن من الفئة (أكثر من 40 سنة) حيث بلغ عددهم (141) فرداً وبنسبة (56.4%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (من 31 إلى 40 سنة) حيث بلغ عددهم (76) فرداً وبنسبة (30.4%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (من 20 إلى 30 سنة) حيث بلغ عددهم (31) أفراد وبنسبة (12.4%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (أقل من 20 سنة) حيث بلغ عددهم (2) فردين وبنسبة (0.8%) فكون غالبية أفراد العينة تزيد أعمارهم عن أربعين سنة يزيد من قوة نتائج الاستبانة كونهم من ذوي الخبرة والنضج في التعامل.

ب. سنوات الزواج: غالبية أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الزواج من الفئة (أكثر من 10 سنوات) حيث بلغ عددهم (181) فرداً وبنسبة (72.4%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (من 5 سنوات - 10 سنوات) حيث بلغ عددهم (39) فرداً وبنسبة (15.6%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ عددهم (30) فرداً وبنسبة (12%). مما يشير إلى أن غالبية العينة تزيد فترة زواجهم عن 10 سنوات وهذا يجعل المعلومات أكثر صدقاً ودقة.

ج. المستوى التعليمي: غالبية أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي من الفئة (ما فوق جامعي) حيث بلغ عددهم (164) فرداً وبنسبة (65.6%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (جامعي) حيث بلغ عددهم (66) فرداً وبنسبة (26.4%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (ثانوي) حيث بلغ عددهم (15) فرداً وبنسبة (6%). ثم يليهم الأفراد من الفئة (دون الثانوي) حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (2%). مما يشير إلى أن أفراد العينة من أصحاب الشهادات العليا فوق الجامعية وهذا يجعل النتائج أكثر صدقاً ودقة كون هذه الطبقة أكثر فهماً للمفردات الاستبانة.

د. عدد الزوجات: غالبية أفراد عينة الدراسة متزوج من زوجة واحدة حيث

بلغ عددهم (210) فرداً ونسبة (84%)، ثم يليهم الأفراد المتزوجون من زوجتين حيث بلغ عددهم (34) فرداً ونسبة (13.6%)، ثم يليهم الأفراد المتزوجون من ثلاث زوجات حيث بلغ عددهم (6) أفراد ونسبة (2.6%). وهذه النسبة معبرة عن طبيعة المجتمع الذي يغلب عليه الزواج بزوجة واحدة فهي تعبر بصدق عن طبيعة المجتمع محل الدراسة.

هـ. المهنة: غالبية أفراد عينة الدراسة حسب المهنة من الفئة (موظف) حيث بلغ عددهم (150) فرداً ونسبة (60%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (أعمال حرة) حيث بلغ عددهم (64) فرداً ونسبة (25.6%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (عاطل) حيث بلغ عددهم (15) فرداً ونسبة (6%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (طالب) حيث بلغ عددهم (12) فرداً ونسبة (4.8%)، ثم يليهم الأفراد من الفئة (أخرى) حيث بلغ عددهم (9) أفراد ونسبة (3.6%). مما يشير إلى أن الغالبية موظفون سواء في القطاع الحكومي أو الخاص لأن أغلب العينة من أصحاب الشهادات العليا وهذه الفئة تتجه في الغالب للعمل الوظيفي، وهي فئة تشعر بنوع من الاستقرار أكثر من غيرهم، مما يجعل الإجابات أكثر ثباتاً.

و. متوسط الدخل السنوي: غالبية أفراد عينة الدراسة حسب متوسط الدخل السنوي من أصحاب الدخل السنوي (أقل من 1000 دولار) حيث بلغ عددهم (98) فرداً ونسبة (39.2%)، ثم يليهم الأفراد من أصحاب الدخل (1001 - 5000 دولار) حيث بلغ عددهم (93) فرداً ونسبة (37.2%)، ثم يليهم الأفراد من أصحاب الدخل السنوي (5001 - 10000 دولار) حيث بلغ عددهم (33) فرداً ونسبة (13.2%)، ثم يليهم الأفراد من أصحاب الدخل السنوي (10001 - 50000 دولار) حيث بلغ عددهم (18) فرداً ونسبة (7.2%)، ثم يليهم الأفراد أصحاب الدخل السنوي (أكثر من 50000 دولار) حيث بلغ عددهم (8) فرداً ونسبة (3.2%). مما يشير إلى النسبة الأكبر من ذوي الدخل المحدود وذلك لأن العينة توجهت في المقام الأول نحو مجتمع الباحثين وهي اليمن.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في تحليل الاستبانة حيث تم ترميز كلاً من (موافق بشدة، موافق، محايد، وغير موافق، وغير موافق بشدة) بالأرقام (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

أدخلت البيانات للجهاز الحاسب الآلي واستخدم برنامج (SPSS) وقُسمت فيها المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول كون المقياس خماسياً، وحدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة الموافقة كما يلي:

مستوى الموافقة من 5 إلى 1 أي طول الفترة = $0.8 = 4/5$.

والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) توزيع درجات الموافقة حسب المتوسطات الحسابية

درجة الموافقة	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		قيمة درجة الموافقة
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
غير موافق بشدة	أقل من 1.8	1	1
غير موافق	أقل من 2.6	من (1.8)	2
محايد	أقل من 3.4	من (2.6)	3
موافق	أقل من 4.2	من (3.4)	4
موافق بشدة	5	من (4.2)	5

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

أ. عبارات الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق. من وجهة نظر عينة الدراسة، وفقاً لأداة البحث وذلك على النحو التالي:

جدول (6) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	مستوى درجة الموافقة					الانحراف المعياري	الانحراف العام	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على المأكل والمشرب للزوجة	81	96	33	13	27	3.76	موافق	2
		32.40	38.40	13.20	5.20	10.80			
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الملابس للزوجة	37	80	62	45	26	3.23	موافق	7
		14.80	32.00	24.80	18.00	10.40			
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية للزوجة	111	81	30	8	20	4.02	موافق	1
		44.40	32.40	12.00	3.20	8.00			
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على متطلبات السكن للزوجة	61	100	44	24	21	3.62	موافق	3
		24.40	40.00	17.60	9.60	8.40			
5	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق التقدي على الزوجة	41	89	59	35	26	3.34	موافق	5
		16.40	35.60	23.60	14.00	10.40			
6	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية للزوجة	26	64	83	44	33	3.02	موافق	8
		10.40	25.60	33.20	17.60	13.20			
7	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تسعى لترشيد الإنفاق بصورة أكبر	52	71	52	44	31	3.28	موافق	6
		20.80	28.40	20.80	17.60	12.40			
إجمالي الإجابات للفرضية ككل %		407	581	363	213	184	3.47	موافق	
		23.37	20.74	12.17	10.51	100			
الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للفرضية									

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

تشير النتائج في الجدول (6) إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للفرضية الأولى بلغ (3.46)، وهو يقع بين الفترة (3.4 - 4.2) مما يعني أن الفرضية الأولى كان الاتجاه العام لرأي المبحوثين هو (موافق)، ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.94) إلى التقارب في آراء أفراد عينة البحث، وأيضاً من الجدول يُلاحظ أن الإجابة (موافق بشدة) حصلت على (407) إجابة من إجمالي مجموع إجابات المبحوثين التي شملتها الدراسة بنسبة (23.37%)، أما الإجابة (موافق) فحصلت على (581) إجابة بنسبة (32.2%)، أما الإجابة (محايد) فحصلت (363) بنسبة (20.74%)، أما الإجابة (غير موافق) فحصلت على (213) إجابة بنسبة (12.17%)، وكذلك (غير موافق بشدة) حصلت على (184) إجابة بنسبة (10.51%) من إجمالي مجمع الإجابات (1750) إجابة. مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق) ومن خلال إجابات المبحوثين بالدراسة قد حصلت على موافقة المبحوثين بنسبة تصل إلى (56.57%) من مجموع الإجابات الكلي.

وعليه: فإن الفرضية تم إثبات صحتها.

ب. عبارات الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والدخل من وجهة نظر عينة الدراسة، وفقاً لأداة البحث وذلك على النحو التالي:

جدول (7) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	مستوى درجة الموافقة					الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على زيادة دخلك	71	98	30	29	22	4	موافق	1.247	3.67
		%	28.40	39.20	12.00	11.60				
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على تنوع مصادر دخلك	83	90	29	20	28	3	موافق	1.306	3.72
		%	33.20	36.00	11.60	8.00				
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على إتقان عملك	92	80	35	17	26	2	موافق	1.294	3.78
		%	36.80	32.00	14.00	6.80				
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من تحري الحلال في مصادر دخلك	172	39	14	6	19	1	موافق بشدة	1.184	4.36
		%	68.80	15.60	5.60	2.40				
إجمالي الإجابات للفرضية ككل %		418	307	108	72	95	1000			
		41.8	30.7	10.8	7.2	9.5				
		الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للفرضية								
		موافق		1.05		3.88				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

تشير النتائج في الجدول (7) إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للفرضية الأولى بلغ (3.46)، وهو يقع بين الفترة (3.4 - 4.2) مما يعني أن الفرضية الثانية كان الاتجاه العام لرأي المبحوثين هو (موافق)، ويشير الانحراف المعياري البالغ (1.05) إلى التقارب في آراء أفراد عينة البحث، وأيضا من الجدول يُلاحظ أن الإجابة (موافق بشدة) حصلت على (418) إجابة من إجمالي مجموع إجابات المبحوثين التي شملتها الدراسة بنسبة (41.8%)، أما الإجابة (موافق) فحصلت على (307) إجابات بنسبة (30.7%)، أما الإجابة (محايد) فحصلت (108) بنسبة (10.8%)، أما الإجابة (غير موافق) فحصلت على (72) إجابة بنسبة (7.2%)، و(غير موافق بشدة) حصلت على (95) إجابة بنسبة (9.5) من إجمالي مجموع الإجابات (1000) إجابة. مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والدخل) ومن خلال إجابات المبحوثين بالدراسة قد حصلت على موافقة المبحوثين بنسبة تصل إلى (55.75%) من مجموع الإجابات الكلي. وعليه: فإن الفرضية تم اثبات صحتها.

اختبار صحة نتائج فرضيات الدراسة

لإثبات صحة النتائج لفرضيات الدراسة وأنه لا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة، تم استخدام اختبار كاي تربيع (كاي 2) لاختبار استقلالية حقيقية ذات دلالة إحصائية بين الإجابات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) على كل عبارات الفرضيات الأربع.

أ. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق. كما يوضح الجدول (8):

جدول (8) ملخص نتائج اختبار كاي 2 لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي ²	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على المأكّل والمشرب للزوجة	105.28	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الملابس للزوجة	36.28	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية للزوجة	154.92	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على متطلبات السكن للزوجة	83.48	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
5	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق التقدي على الزوجة	49.68	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
6	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية للزوجة	43.72	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
7	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يجعلك تسعى لترشيد الإنفاق بصورة أكبر	16.92	4	0.002	ذات دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

يتبن من الجدول (8) أن قيمة كاي 2 ذات دلالة إحصائية لكل عبارات الفرضية الثانية عند مستوى معنوية أقل (0.05)، تدل على وجود استقلالية حقيقية بين درجات الإجابات لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد هذا. مما تقدم يُستنتج أن الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والإنفاق) صحيحة ومقبولة.

ب. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والدخل.
كما يوضح الجدول (9):

جدول (9) ملخص نتائج اختبار كاي 2 لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي ²	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
1	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على زيادة دخلك	87.4	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
2	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على تنويع مصادر دخلك	90.28	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
3	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على إتقان عملك	91.08	4	0.000	ذات دلالة إحصائية
4	استشعار مفهوم الصدقة عند الإنفاق على الزوجة يزيد من حرصك على تحري الحلال في مصادر دخلك	383.96	4	0.000	ذات دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة.

يتبن من الجدول (9) أن قيمة كاي 2 ذات دلالة إحصائية لكل عبارات الفرضية الثانية عند مستوى معنوية أقل (0.05)، تدل على وجود استقلالية حقيقية بين درجات الإجابات لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد هذا.

مما تقدم يُستنتج أن الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استشعار الصدقة عند النفقة على الزوجة والدخل) صحيحة ومقبولة.

النتائج والتوصيات:

بعد استعراض مفردات الدراسة، تم الخلوص إلى جملة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

النتائج:

- الاقتصاد الإسلامي قائم بطبيعته على المنظومة الأخلاقية والسلوكية التي تراعي طبيعة النفس البشرية وتوجهاتها.
- النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية تتضمن في خطاباتها الأمانة والناحية دلالات تعتبر كمحفزات دافعة لتوجيه السلوك الإنساني نحو الامتثال بصورة أتم وأكمل.
- من خلال استعراض أحاديث النفقة على الزوجة تبين أن النصوص الأمانة وصفت النفقة بأنها «صدقة» وقربة وأنها مفضلة على غيرها من سائر الصدقات، ويمكن استخدام هذه الدلالات للتحفيز نحو امتثال هذا التوجيه بكفاءة وفاعلية.
- ثبت صحة الفرضية الأولى وهي أن استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة يزيد من الإنفاق.
- استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة يزيد من إنفاق الزوج على الزوجة في المأكل والمشرب والملابس والرعاية الصحية ومتطلبات السكن والإنفاق النقدي والسلع الاستهلاكية.
- استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة يزيد من حرص الزوج على ترشيد الإنفاق.
- ثبت صحة الفرضية الثانية وهي أن استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة يزيد من الحرص على زيادة الدخل.
- استشعار مفهوم الصدقة عند النفقة على الزوجة يزيد من حرص الزوج على

تنوع مصادر الدخل وإتقان العمل وتحري الحلال فيه.

التوصيات:

- دعوة الباحثين لمزيد من الدراسات حول تطبيقات الاقتصاد السلوكي في الاقتصاد الإسلامي، والبحث في النصوص الشرعية الخاصة بالمعاملات المالية ودلالاتها التحفيزية.
- إنشاء مراكز للاقتصاد السلوكي الإسلامي، والتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات وصناع القرار لاعتماد نتائج الدراسات وتطبيقها في الواقع.
- توسيع جهود الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي السلوكي والتوجه نحو مراكز التوجيه السلوكي المختلفة ورفد تلك المراكز ببحوثهم، لإبراز خصائص الشريعة الإسلامية ودورها في توجيه السلوك الاقتصادي.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

- القرآن الكريم
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإجماع، تحقيق ودراسة: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، لدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

- الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، المجلد 25، العدد 3، سبتمبر 2019، (85 - 110).
- الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح الأدب المفرد، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
- البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
- الدليمي، فؤاد حميد، تأثير الإيمان على السلوك الاقتصادي للمسلم، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد 15، 2017، ص (319-364).
- دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، 1984. ص 16
- الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ.
- الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، شرح مسند الشافعي، تحقيق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
- رضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية

- العامة للكتاب، 1990م
- شابرا، محمد عمر، ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1996، ص 40.
 - الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
 - الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ.
 - الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.
 - الصباغ، عبد اللطيف الشيخ توفيق الشيرازي، الاقتصاد الإسلامي بين التوجيه والتشريع، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 25، ع 1، 2012م، ص 86.
 - الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة العشرون، 1987م، ص 289.
 - الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
 - العثيمين، محمد بن صالح، تفسير القرآن، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1426هـ.
 - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
 - الفنجرى، محمد شوقي، الاقتصاد الإسلامي وماهيته، مجلة الوعي الإسلامي، السنة الثامنة، العدد 108، ديسمبر 1973م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
 - الفنجرى، محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار

- الشروق، الطبعة الأولى، 1994
- المبارك، محمد، نظام الإسلام.. الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، معاوية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1985م، ص147.
 - المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.
 - النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
 - النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994م.
 - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، مطابع دار الصفوة، مصر، الطبعة الأولى، 1404 هـ.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Clark, J. Economics and Modern Psychology: II. Journal of Political Economy, 26(2), 1918. PP 136-166. Retrieved December 7, 2020, from <http://www.jstor.org/stable/1820902>
- Laibson, David, and John A. List. "Principles of (Behavioral) Economics." American Economic Review, 105 (5), 2015, PP: 385-90. DOI: 10.1257/aer.p20151047
- Samson, A. The Behavioral Economics Guide 2014 (with a foreword by George Loewenstein and Rory Sutherland) (1st ed.) 2014. Retrieved from <http://www.behavioraleconomics.com>.
- Thaler, Richard H and Sunstein, Cass R. Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness, Yale University Press, USA. 2008.

- Thaler, Richard H., Behavioral Economics: Past, Present and Future (May 27, 2016). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2790606> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2790606>

مواقع الانترنت:

- <http://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/behavioural-insights.htm>
- <https://www.economist.com/books-and-arts/2008/12/04/pick-of-the-pile>
- <https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2017/press-release/>

Translation of Arabic References:

- Ibn al-Mundhir, Muhammad ibn Ibrahim, Al-Ijmaa, Tahqeeq wa Dirasath: Fuad Abdel-Moneim Ahmed, Dar Al-Muslim, Riyadh, First Edition, 1425 AH.
- Ibn Ashour, Muhammad Al-Taher, Al-Tahreer wa Al-Tanweer, Li Dar Al-Tounissia Li Al-Nashr, Tunis, 1984 AD.
- Abu Al-Saud, Muhammad bin Muhammad bin Mustafa, Irshad Al-Aql Al-Saleem Ila Mazaya Al-Kitab Al-Kareem (Tafseer Abi Al-Saud), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- Al-Asfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, Al-Muifradat fi Gharib al-Qur'an, Edited by: Safwan Adnan al-Daoudi, Dar al-Qalam, Dar al-Shamiya - Damascus, Beirut, First Edition, 1412 AH.
- Al-Afandi, Muhammad Ahmad, Maqulat Al-Iqtasaad Al-Sulooki wa Ilaqatuha Bi Al-Iqtasaad Al-Taqleedi Ma'a Ishartin Ila Al-Iqtasaad Al-Islami, Journal of Social Studies, University of Science and Technology, Yemen, Volume 25, Issue 3, (85-110) September 2019.
- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din, Silsilath Al-Ahadith Al-Sahihah wa Shayun min Fiqhiha wa Fawaidiha, Maktabath Ma'arif for Publishing and Distribution, Riyadh, First Edition, 1415 AH - 1995 CE.

- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Sahih al-Adab al-Mufrad, reviewed his hadiths and commented on it: Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Dar al-Siddiq Publishing and Distribution, Fourth Edition, 1418 AH - 1997 CE.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Sahih al-Bukhari, Edited by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, first edition, 1422 AH.
- Al-Busti, Muhammad Ibn Hibban, Sahih Ibn Hibban, Organized by: Al-Ameer Ala Al-Din Ali Ibn Balban Al-Farsi, Edited and commented: Shuaib Al-Arna`ut, Muassasath Al-Risala, Beirut, First Edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Al-Dulaimi, Fuad Hamid, Tathir Al-Eiman ‘Ala Al-Sulook Al-Iqtesaadi Li Al-Muslim, Journal of Islamic Sciences, Iraqi University, Issue 15, pp (319-364), 2017.
- Dunia, Shawqi Ahmad, Al-Nadhariyah Al-Iqtesadiyah Min Mandhour Islami, First Edition, P.16, 1984.
- Al-Razi, Muhammad bin Omar, Mafatih Al-Ghayb (Al-Tafsir Al-Kabeer), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Third Edition, 1420 AH
- Al-Rafi’i, Abd al-Karim bin Muhammad bin Abd al-Karim, Sharh al-Musnad al-Shafi’i, edited by: Abu Bakr Wael Muhammad Bakr Zahran, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Department of Islamic Affairs, Qatar, First Edition, 1428 AH.
- Reda, Muhammad Rashid bin Ali, Tafsir Al-Qur’an Al-Karim (Tafsir al-Manar), Egyptian General Book Authority, 1990
- Shabra, Muhammad Omar, Ma Huwa Al-Iqtasad, The Islamic Research and Training Institute, Jeddah, p. 40, 1996.
- El-Sherbiny, Muhammad bin Ahmed Al-Khatib, Mughni Al-Muhtaj Ila M’arifath Ma’aani Alfadh Al-Minhaj, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, First Edition, 1415 AH.
- Al-Shawkani, Muhammad bin Ali, Neil Al-Awtar, edited by: Essam Al-Din Al-Sabbati, Dar Al-Hadith, Egypt, Edition: First, 1413 AH.

- Al-Shaibani, Ahmad bin Muhammad bin Hanbal, the Musnad Imam Ahmad bin Hanbal, Editor: Shuaib Al-Arnaout - Adel Morshed, and others, Muassasath Resala, First Edition, 1421 AH - 2001 AD.
- Al-Sabbagh, Abdul Latif Al-Sheikh Tawfiq Al-Shirazi, Al-Iqtasad Al-Islami Bayna Al-Tawajih wa Al-Tashri', King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics, Vol. 25, No. 1, p. 86, 2012.
- Al-Sadr, Muhammad Baqer, Iqtasaduna, Dar Al-Taarif for Publications, Beirut, Twentieth Edition, p. 289, 1987 AD.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub, Al-Mujam Al-Awsat, the investigator: Tariq bin Awad Allah bin Muhammad, Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain, Cairo
- Al-Uthaymeen, Muhammad bin Salih, Tafsir Al-Qur'an, Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia, First Edition, 1426 AH.
- Al-Asqalani, Ahmad bin Ali bin Hajar, Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Dar al-Maarifah, Beirut, 1379 AH.
- Al-Finjari, Muhammad Shawqi, Al-Wajiz fi Al-Iqtasaad Al-Islami wa Mahiyatuhu, Majallath Al-Wa'yi Al-Islami, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait, Eighth Year, Issue 108, December 1973.
- Al-Finjary, Muhammad Shawky, Al-Wajeez fi Al-Iqtasaad Al-Islami, Cairo, Dar Al-Shorouk, First Edition, 1994
- Al-Mubarak, Muhammad, Nizam Al-Islam.. Al-Iqtasaad Mabadi wa Qawaid 'Aammah, Mu'awiniyah Al-Ri'asath Li Al-Ilaqaath Al-Dowliyah fi Munazzamath Al-I'elam Al-Islami, Tehran, p. 147, 1985 AD.
- Al-Manawi, Abd Al-Raouf Bin Taj Al-Arifin, Faydh Al-Qadeer Sharh Al-Jami Al-Sagheer, Al-Maktabth Al-Tijariyath Al-Kubra, Egypt, First Edition, 1356 AH.
- Al-Nawawi, Muhyiddin Yahya Bin Sharaf, Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim Ibn Al-Hajjaj, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, second edition, 1392 AH.
- Al-Nisaburi, Muslim Ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri, Sahih

Muslim, Editor: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, n.d.

- Al-Haythami, Nour al-Din Ali bin Abi Bakr bin Suleiman, Majma' Al-Zawaid wa Manba' Al-Fawaid, Editor: Hussam Al-Din Al-Qudsi, Al-Qudsi Library, Cairo, 1414 AH, 1994 AD.
- Ministry of Endowments and Islamic Affairs in Kuwait, Al-Moowsuath Al-Fiqhiyyath Al-Kuwaitiyyath, Dar Al-Safwa Press, Egypt, first edition, 1404 AH.